

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٣١**

الأربعاء، ٧ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد لوليشكي
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2012/129).

12-25355 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2012/129)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد عبد الرحيم الكيب، رئيس وزراء ليبيا، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد عبد الرحيم الكيب، رئيس وزراء ليبيا، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/129، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن.

السيد مارتن (تكلم بالإنكليزية): رغم أنني أحطت قبل أسبوع فقط المجلس بشأن الحالة في ليبيا، إلا أنه من دواعي اعتزازي أن أفعل ذلك مرة أخرى في حضور رئيس وزراء ليبيا، الدكتور عبد الرحيم الكيب. لا أجد حاجة إلى تكرار جوانب إحاطتي الإعلامية الأخيرة، حيث أن رئيس الوزراء سوف يحيط المجلس علما بآخر التطورات وسياقها، رغم أنه سوف يسعدني بالطبع استكمال تقييمي في المشاورات غير الرسمية.

سوف أبدأ بالإشارة إلى حادث مؤسف في الأسبوع الماضي. في ٣ آذار/مارس، قتل زميل دولي من منظمة المعونة التابعة للكنيسة الدانمركية غير الحكومية، إحدى الشركاء المنفذين لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أثناء القيام بعمليات التطهير من الألغام بالقرب من دافنيا. يبين هذا الحادث المأساوي المخاطر التي سيظل الشعب الليبي يواجهها لفترة طويلة قادمة، فضلا عن شجاعة فرق إزالة الألغام التي تعمل بدأب للحد من هذا التلوث.

منذ مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ٢ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي لفترة ثلاثة أشهر إضافية، انخرطت البعثة في عملية تخطيط شامل، تمشيا مع المبادئ التوجيهية لتخطيط البعثات المتكاملة التي تشمل المشاورات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع السلطات الليبية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين. وترد نتائج هذه العملية في تقرير الأمين العام المعروض الآن على المجلس (انظر S/2012/129). أكدت عملية التخطيط والمشاورات مع المحاورين الليبيين من جديد استمرار أهمية ولاية البعثة، على النحو الوارد في قراري مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٢٢ (٢٠١١)، لكنها ساعدت أيضا في تحديد المجالات التي يتعين علينا الانخراط فيها بعمق أكبر في الأشهر الـ ١٢ المقبلة.

منذ البداية، أخذنا بنهج مرحلي و لم أسع إلى تطبيق أي قالب. وساعدنا هذا على أن نستكشف في ليبيا ومع الليبيين ما ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به وكيف ينبغي لنا أن نفعله. وبالتالي أعتقد أننا قادرون الآن للغاية على التوصية بمفهوم للبعثة يلبي بدقة احتياجات ليبيا وتفردها. لقد أبرزت هذا التفرد في الإحاطات الإعلامية السابقة. ليبيا بلد غني

بالموارد ولا يحتاج إلى دعم من الجهات المانحة التقليدية. فهي بلد يملك الأفراد المهرة المستعدين لقيادة الدولة في العديد من المجالات.

لكن ٤٢ عاما من الدكتاتورية والمدة الطويلة من العزلة الدولية تركت ليبيا ضعيفة من حيث مؤسسات دولة حديثة وديمقراطية. يتطلع شعب ليبيا الآن إلى الانتخابات الحرة والدستور الديمقراطي والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، بما في ذلك قوات الأمن الخاضعة للسيطرة المدنية وحماية الشعب وليس النظام. وهو عاقد العزم على الحفاظ على الملكية الوطنية لمستقبله، لكنه نهم لتعلم الخبرة الدولية وأفضل الممارسات. يجب أن يكون دور الأمم المتحدة هو دعم الجهود التي يبذلها، حيثما وأينما دعت الحاجة، بطريقة مرنة لا تفرض وجودا دوليا مكثفا.

يقترح تقرير الأمين العام أن تركز البعثة في الأشهر الـ ١٢ القادمة، على خمسة مجالات هي: التحول الديمقراطي والعمليات الانتخابية، والأمن العام، وانتشار الأسلحة وأمن الحدود، وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون؛ وتنسيق المساعدة الدولية. تتفق هذه المقترحات تماما مع طلب الحكومة الانتقالية لليبيا، على النحو المبين في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس الوزراء الكيب.

وسيركز دعمنا للتحول الديمقراطي لليبيا أساسا على تنظيم انتخابات حزيران/يونيه ٢٠١٢ لتشكيل مؤتمر وطني وعلى العملية الدستورية اللاحقة، التي ستتوج بإجراء استفتاء. ويتطلب هذا دعما مستمرا ويمكن التنبؤ به من قسم شؤون الانتخابات المتكامل في البعثة، بمشاركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ليس في المجالات التقنية فحسب، بل ومن أجل ضمان الوعي المدني والمشاركة المستنيرة في الانتخابات. وقد بدأ هذا الدعم بالفعل في عام ٢٠١١، ولا يجب أن يستمر فحسب، بل وأن يزداد فيما نقترب من الانتخابات.

وسيوسع دعم البعثة فيما بعد ليشمل إنجازات ليبيا اللاحقة، الانتخابية والدستورية. ومن ثم لا بد من أن يشكل موظفو الانتخابات أكبر عنصر في البعثة للأشهر الاثني عشر المقبلة. في الوقت نفسه، ستقدم البعثة الدعم لجهود المصالحة على المستويين الوطني والمحلي، عند طلبه.

وفي ما يتعلق بالأمن العام، ستدعم البعثة الجهود الليبية لتطوير قطاع أمن فعال ومسؤول يحترم حقوق الإنسان، ويدافع عن سيادة القانون، ويتمتع بثقة الشعب الليبي. وتحقيقا لهذه الغاية، سيشمل دور البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية لأصحاب المصلحة الوطنية بشأن سائر قضايا القطاع الأمني، بما في ذلك المتعلقة بالاندماج أو تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وضبط الأسلحة والرقابة والإدارة المدنية.

ومن بين المهام الحاسمة الأهمية على مدى السنة المقبلة إنشاء دائرة للشرطة في جميع أنحاء البلد تتسم بالحرفية وخاضعة للمساءلة، تؤدي مجموعة من مهام الشرطة وفقا لمبادئ حقوق الإنسان وتعزز ثقة الشعب الليبي في قدرة الدولة على توفير الأمن والعدل. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقدم البعثة خدمات استشارية استراتيجية وتقنية إلى وزارة الداخلية، من خلال نشر مجموعة من الأخصائيين وخبراء الشرطة، بشأن مسائل الرقابة والإدارة، والقيادة والتحكم، والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذي، واحتياجات التدريب، وإدماج المقاتلين السابقين في صفوف الشرطة وأمن الانتخابات.

يتوقف الاستقرار داخل ليبيا والمنطقة أيضا على قدرة السلطات الليبية على حصر وضبط الكميات الكبيرة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة والمواد ذات الصلة، والتصدي لتهديد الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها من خلال التعاون الوثيق مع البلدان المجاورة، والمؤسسات والآليات الإقليمية والدولية المعنية. ولذلك ستواصل البعثة دعمها في جهودها

الرامية لمكافحة انتشار الأسلحة. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة تيسير إشراك الهيئات الدولية، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستنفذ البعثة مهامها في مكافحة انتشار الأسلحة من خلال هيكل متكامل للأمم المتحدة، يستفيد من خبرة دائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يرتبط منع انتشار الأسلحة بالطبع ارتباطا وثيقا بأمن حدود ليبيا، لكن لا يمكن تقليص مسألة إدارة الحدود إلى هذا الجانب وحده. ولذلك سوف تدعم البعثة، من خلال العمل مع الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، تنفيذ نهج شامل لإدارة الحدود سيشمل العديد من الوزارات ويتطلب التعاون مع البلدان المجاورة. وحيث أن المجلس عهد إلى البعثة بولاية محددة للاضطلاع بهذه المهمة، فإن مستشارا كبيرا يقود جهودنا، وسيكون من المهم تكثيف التعاون مع جيران ليبيا، وهو ما تسعى الحكومة إلى تعزيزه من خلال مؤتمر الأمن الإقليمي الذي ستعقده في طرابلس الأسبوع المقبل.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن الانتقال من ٤٢ عاما من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا إلى الحماية الكاملة لحقوق الإنسان سيكون مؤشرا رئيسيا على نجاح الانتقال الديمقراطي. بينت الأحداث والتقارير الأخيرة أن هذه مهمة تتطلب دعما قويا ويقظة مستمرة. ولذلك تزمع البعثة إعطاء أولوية عالية لدعم السلطات الليبية والمجتمع المدني لكفالة أن الانتقال، بما في ذلك عملية العدالة الانتقالية، مترسخ في قوة نظم سيادة القانون ومؤسساتها وممارساتها، وفي احترام حقوق الإنسان.

وسيقدم هذا الدعم عن طريق عنصر معزز للبعثة، ومن خلال تعبئة الخبرات المتخصصة. وسوف يشمل بناء قدرات المؤسسات الليبية في الجهاز القضائي والسجون، مع معالجة البعثة للمسائل العاجلة في شراكة مع تنمية القدرات في المدى الطويل من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تتماشى خططنا تماما مع التوصيات المحددة لدور البعثة الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا (A/HRC/19/68)، التي أجرينا معها حوارا متواصلا أثناء عملها الهام.

أخيرا، أظهرت الأشهر الماضية ضرورة تنسيق المساعدات الدولية إلى ليبيا في جميع هذه المجالات وغيرها. وفي حين كررت التأكيد على الطابع الفريد للسياق الليبي، كما في سياقات انتقالية أخرى، فإن تعدد العروض – وخاصة تعدد الزيارات – قد يكبد السلطات الوطنية تكاليف معاملات كبيرة. تواجه الحكومة الليبية ضغطا شديدا لتلبية الأولويات الملحة. وسوف تواصل البعثة، في جميع مجالات ولايتها، دعم الجهود الليبية لتنسيق المشاركة الدولية بغية كفالة تركيز عروض المساعدة على الاحتياجات التي تحددها ليبيا، وتنفيذها باستعمال الحد الأدنى من القدرات الليبية المستخدمة بالفعل بأقصى من طاقتها. إذا اقتضى الأمر، ووفقا لما تطلبه الحكومة، ستيسر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تطوير الشراكات بين ليبيا والأطراف الدولية الفاعلة، بما في ذلك في المجالات التي تفتقر الأمم المتحدة فيها للولاية أو للميزة النسبية، من أجل الاستجابة المباشرة للاحتياجات الليبية. وستساعد إقامة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية الوشيكة لممثليتين في ليبيا، على الاستفادة من الخبرة الإقليمية.

وقبل الختام، أود التركيز على نقطتين تشترك فيهما جميع الأنشطة المستقبلية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. أولا، من المهم ترجمة مشاركة المرأة في الثورة، إلى مشاركة كاملة في عملية الانتقال الديمقراطي. وسوف يكون للبعثة قدرة مخصصة لدعم تمكين المرأة في جميع مجالات الولاية. ثانيا، لا بد من أن نتذكر أن الثورة الليبية، قد عبرت على غرار كل حركات الربيع العربي، عن تطلعات شباب البلد للتغيير. ويتوقع شباب ليبيا إشراكهم الكامل في المرحلة

الانتقالية، وسيكون ذلك شاغلا مستمرا في إطار ما نبذله من جهود، خلال الاثني عشر شهرا القادمة.

وأثناء قيام البعثة بتنفيذ هذه الولاية المقترحة، ستحافظ على أثر خفيف، يرمي إلى توفير خبرة مرنة ومراعية وذات جودة عالية، لدعم الانتقال الديمقراطي ومساعدة السلطات الليبية على مواجهة التحديات المرتبطة به. ونوصي أن يتم توفير هذا الدعم في شكل بعثة متكاملة من الناحية الهيكلية لتحقيق أقصى قدر من أثر منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وسيقوم الهيكل المقترح للبعثة على أساس عدد محدود نسبيا من الموظفين الأساسيين عاليي المستوى، الذين سيضطلعون بأدوار استشارية وتنسيقية، كل في مجاله، وسيكونون قادرين على حشد المزيد من الدعم عند الحاجة. وستأتي الخبرة الإضافية التي سيجرى حشدها طيلة السنة من العديد من المصادر، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية وغيرها، وبالطبع الفريق القطري للأمم المتحدة. لكن من المهم أن تكون للبعثة أيضا، قدرتها الخاصة على الاستجابة لطلبات الانتشار المقدمة في غضون وقت قصير. وقد عقدنا العزم على البناء على النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (S/2011/527) لتصميم وسائل جديدة وأكثر مرونة من أجل تعبئة الخبرات المدنية في مجال دعم الليبيين. إن الحفاظ على القدرة على الاستجابة للاحتياجات الناشئة، جزء أساسي من مفهوم بعثتنا.

وستكون السنة المقبلة إحدى السنوات الأكثر أهمية في تاريخ ليبيا. لقد قلت خلال أول مرة خاطبت فيها المجلس بوصفي مستشارا خاصا للأمين العام، معني بتنسيق التخطيط في فترة ما بعد الصراع في ليبيا، في حزيران/يونيه الماضي، أنه كان من الواضح رغم موارد ليبيا المالية والبشرية، بأن التحديات سوف تكون هائلة بعد انتهاء الصراع، على إثر عقود عرفت انتهاج سياسة، تتمثل في عدم تطوير أي من مؤسسات دولة ديمقراطية خاضعة للمساءلة، وبأن تَركة انتهاكات حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون يشكلان إرثا ثقيلا جدا.

إن المجلس على وشك الاستماع إلى رئيس وزراء، الذي اضطلع بمسؤولية التصدي لتلك التحديات. إنه لشرف لي ولزملائي، العمل مع الليبيين الذين التزموا ببناء مستقبل بلدهم، وأنا أطلب دعم المجلس، من خلال الموافقة على طلب حكومة ليبيا وتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة، لمدة ١٢ شهرا على النحو المبين في التقرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مارتن على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس الوزراء الكيب.

السيد الكيب (ليبيا): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على ترؤسكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأتوجه بالشكر لمجلسكم الموقر على دعوته لي للتكلم أمامه اليوم، وإنه لشرف عظيم لي أن أقف أمام هذا المجلس ممثلا ليبيا الجديدة وقد تخلّصت من ربقة حكم استبدادي خنق شعبي لمدة ٤٢ سنة، وأغتنم هذه المناسبة لأعبر عن عظيم الامتنان الذي يكنه شعبي إلى منظمة الأمم المتحدة عامة وإلى مجلس الأمن خاصة للوقفة الشجاعة مع الشعب الليبي في محنته. تلك المحنة التي دامت لأكثر من ثمانية أشهر، واستمرار الدعم الذي تقدمه هذه المنظومة في المرحلة الانتقالية التي نأمل أن نصل فيها إلى تحقيق أهدافنا في بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحرة – دولة المؤسسات وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية – دولة التعددية التي تسودها روح التسامح والتصالح والعدالة وهي الدولة التي ضحى من أجلها عشرات الآلاف من الشهداء، الذين عاهدنا الله ألا نتنكر لدمائهم، وأن نحقق أمانيهم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على امتثال الحكومة الانتقالية لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

تعلمون أن بلدي يعاني من إرث نظام دكتاتوري أثر سلبا على مختلف قطاعات الدولة، نظام حرم شبابه من الأمل وحرم الشعب الليبي من حقه في التنمية والرفاه، كما يعاني من آثار حرب التحرير التي تسببت في تدمير ما كان قائما من مؤسسات وجزء هام من البنية التحتية، وما زال عدد كبير من أعوان القذافي الملطخة أيديهم بدماء الليبيين، الذين سرقوا الأموال العامة لم يمثلوا بعد أمام العدالة، ولذا فإن المرحلة الانتقالية التي نمر بها مليئة بكم هائل من التحديات الداخلية والخارجية، ولا مناص فيها من تضافر الجهود الوطنية ومساعدة المجتمع الدولي لمواجهتها حتى نصل مع نهاية هذه المرحلة إلى بر الأمان، بإصدار الدستور الدائم وانتخاب البرلمان والحكومة التي ستقود البلاد خلال المرحلة القادمة نحو تحقيق طموحات الشعب في التقدم والازدهار.

بالرغم من التحديات الداخلية وارتفاع سقف تطلعات شعبنا، فقد أنجزت الحكومة الانتقالية الكثير في وقت قصير لا يتعدى الأربعة أشهر.

إن الحكومة الانتقالية وضعت هدف استعادة الأمن والنظام وتعزيز سيادة القانون في أعلى سلم أولوياتها، إيمانا منها بأن الشاغل الرئيسي للدولة والمواطن على حد سواء هو الأمن، فبالرغم من بعض الحوادث المنعزلة التي وقعت خلال الأشهر الأخيرة في أماكن متفرقة، فإن السلطات المختصة استطاعت احتواءها، وبرز استقرار الدولة بجلاء خلال احتفالات عظيمة خرج فيها الشعب الليبي طواعية – وأقول طواعية – بأكمله للاحتفال بالذكرى الأولى لثورة ١٧ شباط/فبراير في مختلف المدن والبلدات، إذ لم يحدث ما يعكر الأمن أو يثير الاضطراب والحمد لله.

وللحكومة الانتقالية خطة متكاملة لتأهيل واستيعاب الثوار. فقد وضعت الحكومة خطة لإدماج الثوار في مؤسسات الدولة، وتم حتى الآن دمج عشرة آلاف ثائر في وزارة الداخلية وستة آلاف ثائر في وزارة الدفاع، وسيتم قريبا إدماج أكثر من اثني عشر ألف ثائر بنفس الوزارة وإيفاد عشرة آلاف ثائر في دورات تدريبية للدول الشقيقة والصديقة تمهيدا لضمهم إلى وزارة الداخلية. وقد أنشأت الحكومة هيئة شؤون المحاربين وذلك لإتاحة الفرص للثوار الراغبين في الانخراط في مختلف المهن.

وتولي الحكومة الانتقالية أهمية خاصة لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة لما تشكله من تهديد خطير للأمن الوطني والإقليمي. وتتعاون الحكومة تعاونا وثيقا مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن هذا المنبر أطمئن المجتمع الدولي على أن الأسلحة الكيميائية التي تم العثور عليها، وكان قد أخفاها النظام السابق، هي تحت السيطرة. ونعمل بالتعاون مع أمانة المنظمة وعدد من الدول الصديقة على وضع البرامج الكفيلة للتخلص منها وفق جدول زمني متفق عليه. أما بخصوص المواد النووية (الكعكة الصفراء) فهي أيضا تحت السيطرة. وقد قام مفتشو وكالة الطاقة الذرية بزيارة أماكن تخزينها وأكدوا أنها في وضع آمن. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والذخائر والصواريخ خاصة تلك الأنظمة المحمولة، فإن هناك جهودا جارية بالتعاون مع الشركاء الدوليين لجمعها والسيطرة عليها ومنع تسربها عبر الحدود.

وفي هذا الإطار دعت الحكومة لعقد مؤتمر إقليمي وزاري بشأن أمن الحدود في طرابلس يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس يضم وزراء الدفاع والداخلية ورؤساء الأجهزة الأمنية لكل من تشاد، تونس، الجزائر، السودان، مالي، مصر، موريتانيا، والنيجر. ويهدف المؤتمر إلى تنسيق الجهود لمراقبة الحدود ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومنع تسريب السلاح ومحاربة المخدرات والتصدي لأنشطة فلول نظام القذافي التي لا زالت وللأسف الشديد تعمل بحرية

في بعض دول الجوار وتُشكل تهديدا خطيرا لأمن ليبيا وجيرانها.

ودعما لجهودنا في تحقيق الأمن والاستقرار في الداخل وحماية حدودنا الطويلة فإننا نطالب هذا المجلس وبكل احترام برفع الحظر على الأسلحة والمعدات العسكرية بما يمكننا من إعادة أجهزة الشرطة والقوات المسلحة.

لا شك أن المصالحة الوطنية شرط أساسي لإعادة الاستقرار والوئام الاجتماعي، وشرط جهوري لبناء ليبيا الجديدة القائمة على احترام حقوق الإنسان، فقد صدر مؤخرا قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الذي نص على إنشاء هيئة المصالحة والعدالة الانتقالية. واستنادا إلى الموروث الاجتماعي الليبي، فقد شُكلت لجان للمصالحة تضم وجهاء وشيوخ وقضاة وزعامات دينية وسياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وأثمرت جهود هذه اللجان في تسوية العديد من الخلافات المحلية والقبلية، وعودة النازحين إلى مدنهم وقراهم الأصلية. ونحن ندرك أن المصالحة الحقيقية لن تتحقق إلا بتقديم الجُناة إلى العدالة، وتسريع المحاكمات، وتوقيع العقاب على المذنبين، وجبر الضرر بتعويض الضحايا. كما أن هناك جهودا تبذل في مجال توعية المواطنين بمفهوم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية من خلال إقامة حلقات العمل والندوات والمؤتمرات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

وفي سبيل ترسيخ مفهوم العدالة الانتقالية، فقد صدر قانون بالعفو عن بعض الجرائم التي ارتكبت قبل ثورة ١٧ شباط/فبراير. وقد شمل هذا العفو جميع الجرائم عدا جرائم القتل والإيذاء والخطف والتعذيب والاغتصاب وجرائم الأموال الخاصة والعامة.

إن أعوان نظام القذافي الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة بحق الشعب الليبي سيتم تقديمهم إلى محاكم مدنية عادلة. وفي هذا الإطار يجري التحضير لمحاكمة المسمّى سيف القذافي في ليبيا وفقا لمعايير العدالة والإنصاف، وباسم الشعب الليبي ومن خلال مجلسكم الموقر نطالب المجتمع الدولي بالتعاون الجدي لتحقيق العدالة بتسليم أعوان القذافي وأسرته الذين ارتكبوا الجرائم بحق الشعب الليبي وتسليم ما بحوزتهم من أموال مسروقة مهربة. ويحدونا الأمل أن تتعاون الدول المعنية مع السلطات الليبية في هذا الشأن وفي أسرع وقت، خاصة وأن العديد من الفارين ما زالوا يتحركون بحرية وللأسف يشكلون تهديدا خطيرا على أمن ليبيا والمنطقة.

ومن شواغلنا الأساسية الاهتمام بوضع حقوق الإنسان في ليبيا بوصفه أحد أولوياتنا الوطنية، وفي هذا الإطار تعاونت ليبيا مع لجنة التحقيق المستقلة لمجلس حقوق الإنسان خلال زياراتها الميدانية إلى مختلف المدن والمناطق الليبية, وقد اتخذت الحكومة العديد من التدابير العملية والقانونية تمثلت في إعادة استلام جهاز الشرطة القضائية للكثير من السجون وتهيئتها بمواصفات ومعايير حقوق الإنسان، كما تم إلغاء القوانين التي تحد من الحريات، ونشر ثقافة حقوق الإنسان عبر الندوات والمحاضرات وورش العمل للمكلفين بإنفاذ القانون.

وفي هذا العام أنشأت الدولة المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الذي يتولى رصد أية انتهاكات، وقبول الشكاوى في هذا الشأن. ونحن نعترف بأن هناك بعض التجاوزات لحقوق الإنسان قد وقعت بالفعل، ولكنها وأؤكد لكم أنها تبقى حالات فردية ومعزولة وليست ممنهجة، مردها إلى عدم وعي بعض الثوار بمبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وقد شكلت لجنة وزارية على رأسها وزير العدل للتحقيق في هذه التجاوزات.

كما أود الإشارة إلى أن الحكومة الانتقالية ملتزمة بمعرفة مصير المفقودين الذين فقدوا خلال أحداث الثورة، حيث اتخذت وزارة الشهداء والجرحى والمفقودين جملة من الإجراءات الهامة، من بينها تشكيل لجان وطنية على مستوى الدولة لغرض الكشف عن مصير المفقودين، بدون تمييز.

ولهذا تهيب الحكومة الانتقالية بالمجتمع الدولي والشركاء بتوفير المساعدة المادية والتقنية والخبرات في هذا المجال.

من جهة أخرى، فإن الحكومة الانتقالية تبذل قصارى جهدها لتحسين أوضاع المشردين من خلال توفير ملاجئ مناسبة تتوافر فيها الاشتراطات والمعايير التي تحترم آدمية وكرامة الإنسان، إضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لهم.

كما أولت الحكومة اهتماما كبيرا بعلاج الجرحى والمرضى حيث قامت بإرسال أكثر من ٣٠ ألف جريح للعلاج بالخارج.

إن الشرعية الكاملة للسلطات التشريعية والتنفيذية في ليبيا لا تأتي إلا عبر الانتخابات، ولذا فإن جهودا حثيثة تُبذل من أجل وضع إطار قانوني يؤمِّن الانتقال من الثورة إلى الدولة. فقد تم اعتماد قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام، وتشكيل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وإقرار الدوائر الانتخابية استعدادا لانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام في الموعد المقرر، وسيتولى المؤتمر اختيار هيئة تأسيسية تصوغ مشروع الدستور، واعتماده عبر استفتاء شعبي، وانتخاب سلطة تشريعية تمثل جميع فئات الشعب. ونحن نفعِّل دور المرأة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية لتمكينها من الوصول إلى مركز صنع القرار، وبهذا الخصوص نص قانون الانتخابات على نظام القوائم المتنافسة والذي اشترط التساوي العددي في الترشيح بين الرجل والمرأة في إطار تعزيز دور المرأة.

ودعما لبناء ليبيا الجديدة على قاعدة التعددية، فقد فُتح المجال أمام تأسيس الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وبدأت المبادرات الفردية والجماعية تتشكل في صورة منظمات وجمعيات أهلية تعمل في مختلف المجالات.

إن الحكومة الانتقالية ملتزمة بمواصلة اتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لإجراء الانتخابات في أجواء آمنة وشفافة وفي موعدها، وضمان أن تتحصل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على الدعم اللازم، كل الدعم، مع المحافظة على استقلالية عملها، ونأمل أن تواصل دعمها في هذا الشأن. وإذ نثمِّن جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى تعزيز تلك الجهود بالتنسيق مع المجتمع الدولي في تحقيق تطلعاتنا في هذا المجال.

لا يسعني إلا أن أجزل الشكر للمجهودات الدولية التي بُذلت في الآونة الأخيرة من أجل الإفراج عن الأرصدة الليبية المجمدة، ونثمن موافقة لجنة الجزاءات على طلب شطب المصرف المركزي والمصرف الليبي الخارجي من قائمتها.

واستكمالا لهذه الجهود فإننا نطالب بإصدار قرارات مصادرة وتسليم أموال عائلة القذافي وبقايا نظامه إلى خزينة الشعب الليبي تلك الأموال المسروقة والمُهربة. ونود أن نؤكد هنا على أن الحكومة الانتقالية قد خطت خطوات إيجابية وملموسة في انتهاج معايير الشفافية في إدارة موارد الدولة.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الليبية في الخارج، أود أن أعرب عن قلقنا الشديد إزاء عدم التزام عدد من الدول بالمحافظة على الاستثمارات الليبية الموجودة على أراضيها وحمايتها، على الرغم من أن مجلس الأمن، بالتشاور مع الحكومة الليبية، قد أبقى تجميده للأصول والأموال التابعة لهيئة الاستثمار الليبية إلى حين استكمال حصرها وتقييمها وإعادة هيكلة الهيئة.

والآن وبعد تشكيل إدارة جديدة للمؤسسة الليبية للاستثمارات، ندعو المجتمع الدولي للتدخل لدى هذه الدول لتمكين المؤسسة من استلام شركاتها وأصولها.

إننا نقدِّر التعاون القيِّم والهادف مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمشورة التي تقدمها لمختلف السلطات الليبية في جميع المجالات. ويأتي توقيع ليبيا على اتفاق مركز البعثة في كانون الثاني/يناير الماضي تأكيدا من

الحكومة الانتقالية على تقديرها للخدمات التي تقدمها البعثة، ونأمل في استمرار هذا التعاون.

إننا نسعى إلى إقامة علاقات ثنائية ومتعددة الاطراف على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والإيمان بأن الوسائل السلمية هي السبيل لحل كل التراعات الدولية، ونبذ الإرهاب والعنف بجميع أشكاله، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، والشراكة الفاعلة والبنَّاءة مع الدول الأخرى بما يخدم المصلحة المشتركة للجميع، ونتطلع إلى إقامة اقتصاد حر ومنفتح يشجع المبادرات الفردية، وتتاح فيه الفرص المتكافئة للجميع حسب قدرهم، دون إهمال واجب الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية والرفاهية لمواطنيها.

وأخيرا، فعلى الرغم من مرور عام واحد فقط على بداية الثورة للإطاحة بالنظام الظالم الجائر فإن هناك تقدما ملحوظا وإن كان قد تحقق بثمن غال من دماء شعبنا. وعلى الرغم من أن العيد الأول للثورة كان وقت احتفال وفرح، فلقد كان أيضا وقتا لتذكر الشهداء والتضحيات التي بذلها شعبنا ثمنا لحريته.

سيدي الرئيس، اسمح لي بأن أقول أنا فخور جدا بانتمائي للشعب الليبي وفخور جدا بما حققه الليبيون. إن الشعب الليبي يدرك ويقدر حجم إسهامات المجتمع الدولي عامة والأمم المتحدة خاصة في نجاح الثورة.

نحن نتطلع لاستمرار العمل المثمر مع الأمم المتحدة خلال السنة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي رئيس الوزراء، الكيب، على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نرحب برئيس الوزراء الليبي في قاعة مجلس الأمن. إنه يواجه تحديات كبيرة، نتمنى له كل النجاح في التغلب عليها. ونود، في حضور السيد رئيس الوزراء، أن نثير ثلاث مسائل لم يُشر إليها في الإحاطة الإعلامية.

تتعلق المسألة الأولى بالضحايا المدنيين نتيجة للضربات الجوية التي وجهها حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد ليبيا. يعتبر مجلس الأمن هذه المسألة بالغة الأهمية، نظراً لأن موت المدنيين جاء نتيجة لأعمال أذِن بها المجلس بهدف حماية المدنيين. في ٣ تشرين/نوفمبر ٢٠١١، أعلن الأمين العام للحلف أن ليبيا لم تؤكد وقوع ضحايا بين المدنيين، وأنَّ بالتالي ليس ثمة من حاجة إلى المضي في التحقيق. بيد أنه كان هناك لجنة تحقيق دولية لليبيا تابعة لمجلس حقوق الإنسان. وفي ٢ آذار/مارس، صدر تقرير (A/HRC/19/68) أشار إلى وقوع عشرات القتلى من المدنيين نتيجة للضربات الجوية. بيد أن ما حصلنا عليه أننا عدنا إلى حيث بدأنا بدلا من الحصول على رد فعل صادق ومباشر من الحلق.

في ٥ آذار/مارس، أعلن عن تعذر تقديم أي بيانات عن الضحايا والإصابات لأنه ”غير قادر على تدقيق الأرقام“. كما نرى، فالحلف يحاول التنصل بخجل من المسؤولية فيما يتعلق بمسألة إنسانية حساسة جدا. إننا نتوقع من الحلف أن يعترف بوجود ضحايا وإصابات بين المدنيين، وأن يعتذر ويعرب عن استعداده لدفع التعويضات المناسبة. ونعتقد بأنه كان ينبغي أن تتم تسوية المسألة بالصورة الصحيحة، وأن المسؤولية لا تقع على الناتو ومجلس الأمن فحسب، بل أيضاً على السلطات الليبية الجديدة. إن اعتباره أن وقوع الضحايا المدنيين ناجم عن الضربات الجوية سوف يظهر التزامها بحماية حقوق الإنسان وسوف يسهم في المصالحة الوطنية. إننا ندعو الأمين العام للأمم المتحدة للعمل من أجل إصدار بيان مشترك بين الأمم المتحدة والناتو من أجل إنهاء مسألة وقوع ضحايا في صفوف المدنيين نتيجة للضربات الجوية التي وجهها الحلف.

ثانياً، لقد أعربنا عن القلق إزاء انتشار الأسلحة الليبية بصورة غير خاضعة للرقابة في المنطقة. وعلى أية حال، ليست الأسلحة فقط هي التي تذهب إلى الخارج. فلقد تلقينا معلومات تفيد بأنه يوجد في ليبيا مركز خاص لتدريب ما يسمون بالثوار السوريين بدعم من السلطات الليبية، ويجري إرسال مجنديه الجدد إلى سوريا ليشنوا هجمات على الحكومة الشرعية. هذا الأمر غير مقبول البتة وفقاً لأي من القواعد القانونية. إن ذلك العمل يقوض الاستقرار في الشرق الأوسط. ونظرا لحقيقة أن تنظيم القاعدة ينشط في سوريا، فإنه يثور تساؤل عما إذا كان تصدير الثورة يتحول إلى تصدير للإرهاب. وقد قال العقيد القذافي إنه كان يشارك هناك أيضا، ولكن من المؤكد أنه يتعين التعامل مع القضايا في بلدانها.

ومن الواضح أن الفترة الانتقالية في ليبيا صعبة جدا. فقبل بضعة أيام فقط، ظهرت في شرق البلد علامات على وجود نزعة انفصالية واستخدام القوة. ونحن نؤيد استقلال ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأنه يجب التعامل مع جميع القضايا بالوسائل السياسية من خلال الحوار. وإلا، فإن الحالة في بنغازي ستتحول إلى مأساة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب في مجلس الأمن برئيس الوزراء ويسعدنا حضوره معنا. ونحن ممتنون لبيانه المفيد والبناء للغاية. ويؤسفني أن زميلي الروسي وجد أنه من الضروري إثارة القصة الكاذبة القديمة بخصوص منظمة حلف شمال الأطلسي مرة أخرى في مجلس الأمن، ولكن بما أنه قد فعل ذلك، فاسمحوا لي أن أرد.

لقد خلصت لجنة التحقيق الدولية في حالة حقوق الإنسان في ليبيا إلى أن حلف الأطلسي ''شن حملة دقيقة للغاية مع تصميم واضح على تفادي سقوط ضحايا من المدنيين'' (A/HRC/19/68، الموجز). ومن المسلم به أيضا أن هدف الحلف كان اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين تماما. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ تعاون الحلف بصورة استثنائية لمساعدة لجنة التحقيق في عملها.

وقد نفَّذ حلف الأطلسي العمليات في ليبيا وفقا لمعايير تتجاوز ما هو مطلوب بموجب القانون الإنساني الدولي وبما يتفق تماما مع ولاية الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين من الهجمات والتهديد بشن هجمات.

وكانت ولاية اللجنة هي استعراض جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ووجدت اللجنة أن حلف الأطلسي لم يرتكب أي انتهاك للقانون الدولي.

وتعاون الحلف بشكل كامل مع لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا وقدم كما كبيرا من المعلومات، التي تعين رفع السرية عن الكثير منها لمساعدة اللجنة في عملها. وقد درس الحلف جميع الادعاءات القابلة للتصديق، التي جرى توجيه انتباهه إليها، عن الضرر الذي لحق بالمدنيين. وشمل ذلك إجراء تقييم شامل لسجل الحلف، بدءا من اختيار الأهداف وانتهاء بأي بيانات تم جمعها بعد الضربة. وأكدت عملية الاستعراض أن الأهداف التي قصفها الحلف كانت أهدافا عسكرية مشروعة بما يتفق مع ولاية الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي، مع توخي الحذر الشديد في كل حالة لتقليل الخطر على المدنيين إلى حده الأدنى.

و لم تتم الموافقة على أي هدف أو مهاجمته إذا كانت هناك أدلة أو أسباب للاعتقاد بأن مدنيين معرضون للخطر. وجرى تفويت مئات من الأهداف المحتملة وتم تفادي ضرب أهداف أخرى في اللحظة الأخيرة لتجنب أي خطر على المدنيين. وفي النهاية، فإن الأمر متروك للسلطات الليبية لتحديد سبيل للمضي قدما لاستعراض المزاعم عن الخسائر في صفوف المدنيين. وسنواصل التنسيق معهم في هذه الجهود.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أرحب برئيس وزراء ليبيا وأن أؤكد له دعمنا الكامل في المرحلة الحاسمة الراهنة التي يمر بها بلده. ولم أكن أعتزم أخذ الكلمة ولكن بما أن ممثل الاتحاد الروسي قد فعل ذلك، فسأدلي ببيان.

لقد قدمت لجنة التحقيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان تقريرها عن ليبيا (A/HRC/19/68)، وهو تقرير جدي وشامل. إنه في المقام الأول تقرير إدانة لقوات القذافي التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية وجرائم تعذيب وأشكالا أخرى من المعاملة المهينة.

وفيما يتعلق بحلف الأطلسي، وكما أشارت ممثلة الولايات المتحدة للتو، يخلص التقرير إلى أن حملة الحلف كانت دقيقة للغاية ويشدد على تصميمه على تجنب الخسائر المدنية وعلى فعالية الإجراءات الصارمة جدا التي طبقت في استخدام القوة. والحقيقة هي أن الحلف، الذي كان في مواجهة عدو كان يهاجم بشكل مباشر أبناء شعبه ولم يتردد عن العمل انطلاقا من المساجد والمدارس والمستشفيات، أظهر درجة عالية من ضبط النفس وكان شديد التمييز في استخدامه للقوة.

وبمجرد إنشاء اللجنة، تعاون الحلف معها تعاونا كاملا واستمر في حوار مفتوح وشفاف معها. والمعلومات المقدمة من الحلف مرفقة بتقرير اللجنة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس وزراء ليبيا وأشكره على بيانه. وأريد أن أؤكد له دعم ألمانيا لحكومته وللشعب الليبي.

أريد الرد على زميلي الروسي حول عمليات حلف الأطلسي. كما هو معروف جيدا، فإن بلدي لم يشارك في العمليات التي اضطلع بها الحلف تنفيذا للقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، ولكن بما أن بلدي عضو في الحلف، أشعر بأنه يتعين علي الرد على زميلي الروسي.

يغطي تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/19/68) عمليات الحلف. وبصفتنا دولة عضوا في الحلف، أخذنا المزاعم عن الخسائر في صفوف المدنيين على محمل الجد بشدة. وتعاون الحلف تعاونا كاملا مع لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا وقدم كما كبيرا من المعلومات، التي تعين رفع السرية عن الكثير منها لمساعدة اللجنة في عملها. وكانت ولاية اللجنة هي استعراض جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والنتائج التي توصلت إليها تفيد بأن عمليات الحلف لا تندرج في تلك الفئة.

وأود أن أسلط الضوء على أن اللجنة خلصت إلى أن الحلف ”شن حملة دقيقة للغاية مع تصميم واضح على تفادي سقوط ضحايا من المدنيين“ (A/HRC/19/68، الموجز). وتقر اللجنة أيضا ”بهدف منظمة حلف شمال الأطلسي لاتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين تماما“ (المرجع نفسه، الفقرة ٨٩). وقد نفذ الحلف عملياته في ليبيا بما يتفق تماما مع ولاية الأمم المتحدة لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين من الهجمات والتهديدات بشن هجمات.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): باسم الوفد الصيني، أود أن أرحب برئيس وزراء ليبيا في جلسة اليوم وأن أشكره على بيانه.

وأود أن أتناول نقطتين. أولا، أدى الصراع الليبي إلى عودة الناس بأعداد ضخمة إلى أوطانهم وإلى انتشار الأسلحة، مما يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجيران ليبيا. وهذا التأثير قد يستمر لبعض الوقت. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن استخلاص العبر من الطريقة التي عولجت بها المسألة الليبية. وقد قال رئيس وزراء ليبيا في وقت سابق إن بلده يعتزم عقد مؤتمر إقليمي بشأن انتشار الأسلحة. ونحن نقدر هذا الجهد ونرحب به.

ثانيا، أنشأ مجلس حقوق الإنسان مؤخرا لجنة التحقيق الدولية. وتقرير اللجنة (A/HRC/19/68) يشير صراحة إلى أن الضربات الجوية لحلف الأطلسي في ليبيا تسببت في سقوط ضحايا من المدنيين وأن أهدافا معينة لم تكن منشآت عسكرية. وتقترح اللجنة أيضا إجراء مزيد من التحقيقات. وهذه النتيجة تتماشى أيضا مع عدد من تقارير وسائط الإعلام.

والصين تعرب عن قلقها العميق بهذا الخصوص. وهذه الأحداث تؤثر على التنفيذ الصحيح لولاية حلف الأطلسي بموجب قرارات مجلس الأمن وعلى سلطة وأهمية تلك القرارات. لذلك يجب أن يفهم المجلس الحالة ككل. وتؤيد الصين جهود مجلس الأمن لبقي الحالة قيد نظره ولإجراء مزيد من التحقيقات في هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لدولة رئيس الوزراء الكيب للإدلاء ببيان آخر.

السيد الكيب (ليبيا): أود في الحقيقة أن أشكر ممثلي الاتحاد الروسي والصين على بيانيهما، واسمحوا لي أن أقول إن هذا الأمر الذي يخص دماء الليبيين لا يجب أن يكون موضوعا للدعاية السياسية لأي بلد ضد بلدان أخرى. إن الحكومة الليبية قد أجرت تحقيقاتها في ظروف وفاة كل ليبي مدني، وهي تحصل على التعاون من قبل حلف شمال الأطلسي في ما يتعلق ببعض التجاوزات التي ربما حدثت ونتج عنها مقتل بعض المدنيين.

أرجو ألا يكون سبب إثارة هذا الموضوع هو عرقلة المجتمع الدولي أو منعه من التدخل في دول تمر بظروف متشابهة وتتعرض شعوبها للقتل والتنكيل في هذه اللحظة على أيدي حكامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.